

ما ألحق بليس

[مسألة] :

(ص) : مسألة : ألحق بـ «ليس» أحرف : أحدها ^(١) «ما» النافية عند أهل الحجاز . وزعم الكوفية : النصب بعدها بإسقاط الباء . وشرطه بقاء النفي ، لا إن نقض بإلاّ أو إنما . وثالثها : ينصب إن نزل الثاني منزلة الأول . ورابعها : إن كان صفة ولا بدّل منه خلافاً للصفار . لا بغير .

وجوز الفراء رفعه ، وفقد إن . وجوز الكوفية نصبه وهي كافة لا نافية ، خلافاً لهم ، و «ما» خلافاً لقوم ، وتأخير الخبر خلافاً للفراء مطلقاً ، والأخفش مع «إلاّ» . وقيل : نصبه لغة . ومعموله خلافاً لابن كيسان . ومنعه الرّماني مرفوعاً أيضاً . وفي تقدّم الظرف . ثالثها : الأصح عندهم يجوز معمولاً لا خبراً . وعندي عكسه ، ولا يقدّم معمولٌ على ^(٢) «ما» بحال . وثالثها : يجوز إن قصد الردّ .

(ش) : أصل العمل للأفعال بدليل أنّ كل فعل لا بدّ له من فاعل إلاّ ما استعمل زائداً نحو كان ، أو في معنى الحرف ، نحو : قلماً . أو تركّب مع غيره نحو : حبّذا . وما عمل من الأسماء ، فلشبهه بالفعل . وأمّا الحرف ، فتقدّم أنه إن اختصّ بما دخل عليه ^(٣) ولم ينزل منزلة الجزء منه عمل فيه . فإن لم يختصّ ، أو اختصّ ولكن ^(٤) تنزل ^(٥) منزلة الجزء منه لم يعمل فيه ، لأنّ جزء الشيء لا يعمل في الشيء . و «ما» من قبيل غير

(١) كلمة : «أحدها» سقطت من ب ، وبقي منها الحرف الأول وقد رسم هكذا : «آ» .

(٢) كلمة : «على» سقطت من ط .

(٣) كلمة : «عليه» سقطت من أ .

(٤) كلمة : «ولكن» سقطت من أ .

(٥) أ : «ونزل» مكان : «تنزل» ، وفي ب : «ويترل» بالياء .

المختص ، ولها شبهان : أحدهما : هذا . وهو عامّ فيما لا يعمل من الحروف ، وراعه بنو تميم ، فلم ^(١) يعملوها .

والثاني خاصّ . وهو شبهها بليس في كونها للنفي ، وداخله على المبتدأ والخبر ، وتخلص ^(٢) المحتمل للحال ، كما أن « ليس » كذلك . وراعى هذا الشبه أهل الحجاز فأعملوها عملها فرفعوا بها ^(٣) المبتدأ اسماً لها ، ونصبوا بها ^(٤) الخبر خبراً لها . قال تعالى : « ما هذا بشراً ^(٥) » ، « ما هُنَّ أمّاتِهيم ^(٦) » . هذا مذهب البصريين .

وزعم الكوفيون : أن « ما » لا تعمل شيئاً في لغة الحجازيين ، وأن المرفوع بعدها باقٍ على ما كان قبل دخولها . والمنصوب على إسقاط الباء ، لأن العرب لا تكاد تنطق بها إلا بالباء ، فإذا حذفوها عوضوا ^(٧) منها النصب كما هو المعهود عند حذف حرف الجر ، وليفرقوا بين الخبر المقدر فيه الباء وغيره . وردّ بكثير من الحروف الجارة حُذِفَتْ ، ولم يُنْصَبْ ما بعدها ^(٨) .

وعلى الأول لإعمالها عمل ليس : شروط :

أحدها : بقاء النفي ، فإن انتقض بإلّا بطل العمل نحو : « وما مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ^(٩) » . وكذا إذا أبدل من الخبر بدل مصحوب بإلّا نحو : ما زيد شيءٌ إِلَّا شيءٌ لا يُعْبَأُ به ^(١٠) ، لاتحاد حكم البديل والمبدل منه .

وخالف قومٌ في هذا الشرط ، فجوّز يونس والشّكّوين النصب مع إلّا مطلقاً ، لوروده في قوله :

- (١) أ : « ولم » بالواو . (٢) أ : « وتخلص » ، تحريف .
 (٣) ب : « لها » باللام . (٤) كلمة : « بها » سقطت من ط .
 (٥) يوسف ٣١ . (٦) المجادلة ٢ . (٧) ب : « عوضاً » ، تحريف .
 (٨) رستم في أ : « ما بعده با » ، تحريف . (٩) آل عمران ١٤٤ .
 (١٠) ب : « ما زيد إلّا شيءٌ » ، تحريف . وفي أ : « ما زيد بشيءٍ إلّا شيئاً » تحريف .
 والصواب من ط ، والصّبّان ١ : ٢٤٧ .

٤١٨ — وما الدهر إلا منجنوناً بأهله وما صاحب الحاجات إلا معذباً^(١) وقوله :

٤١٩ — وما حق الذي يعيش نهاراً ويسرق ليلته إلا نكالا^(٢)

وأجيب بأنه نصب على المصدر ، أي ينكل نكالا ، ويعذب معذباً ، أي تعذيباً ، ويدور دوران منجنون ، أي : دولاب^(٣) .

وقال قوم : يجوز النصب إن كان الخبر هو الاسم في المعنى نحو : ما زيد إلا أخاك أو مترلاً مترلته نحو : ما زيد إلا زهيراً .

وقال آخرون يجوز إن كان صفة نحو : ما زيد إلا قائماً .

وقال الصقار في البدل : يجوز نصبه ، لكن على الاستثناء ، لا البدلية .

وإن انتقض بغير إلا^(٤) لم يؤثر ، فيجب النصب عند البصريين نحو : ما زيد غير قائم . وأجاز الفراء الرفع .

الشرط الثاني : فقد « إن » ، فإن زيدت بعد « ما »^(٥) بطل العمل كقوله :

٤٢٠ — فما إن طبتنا جبناً ولكن^(٦) .

(١) في الدرر ١ : ٩٤ : زعم العيني أن قائل هذا البيت لم يعرف . ونسبه ابن جني لبعض العرب :

وفي شرح شواهد المغني للسيوطي ١ : ٢١٩ : أن ابن جني نسبته في « ذا القدر » إلى بعض بني سعد .

ورواية المغني ١ : ٦٩ : « أرى الدهر ، مكان : » وما الدهر . وانظر الأشموني ١ : ٢٤٨ .

(٢) قائله مفلس بن لقيط . وفي ب : « يمتو » بالناء مكان : « يعيش » بالناء .

وفي الدرر ١ : ٩٤ ما نصه : « ورواية الأصل : « يمتو » بالثلثة ، ومعناها : يفسد .

والذي تلقيناه : « يمتو » بالثناة الفوقية . ومعناها يستكبر . والروايتان تناسبان المعنى .

(٣) أ : « دولا » بإسقاط الباء ، تحريف . (٤) أ : « لم » مكان : « إلا » ، تحريف .

(٥) لفظ « ما » سقط من أ .

(٦) لفروة بن مسيك الصحاني . وعجزه :

« متايانا ودولة آخرينا » .

وفي أ : « جبار » مكان : « جبن » ، وفي ب : « طنباً حين » . تحريف .

من شواهد سيبويه ١ : ٤٧٥ ، ٢ : ٣٠٥ ، والخزانة ٢ : ١٢١ .

وقوله :

٤٢١ - بني غُدَّانَةَ ما إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبٌ ولا صَرِيفٌ ولكن أنتم الْخَزَفُ^(١)

قال ابن مالك : لمّا كان عمل « ما » استحساناً ، لا قياساً^(٢) شرط فيه الشروط المذكورة ، لأنّ كلاً منها حالٌ أصليّ ، فالبقاء عليها تقويةٌ ، والتخلّي عنها أو عن بعضها توهينٌ . وأحقّ الأربعة بلزوم الوهن عند عدمه^(٣) الخلوّ من مقارنة « إن » لأنّ مقارنة^(٤) « إن » تزيل شبهتها بليس ، لأنّ « ليس » لا يليها إن ، فإذا وليت « ما » تباينا في الاستعمال ، وبطل^(٥) الإعمال . انتهى .

وذهب الكوفيون : إلى جواز النصب مع « إن » ، ورووا قوله : « ما إن أنتم ذهباً ولا صريفاً » بالنصب . والبصريون على أنّ « إن » المذكورة زائدة كافة . وزعمها الكوفيون نافية كذا حكوه .

وعندي أنّ الخلاف في إعمالها ينبغي أن [١٢٤] يكون مرتباً على هذا الخلاف .

الشرط الثالث : أن لا تؤكد بـ « ما » ، فإن أكّدت^(٦) بها بطل العمل نحو : ما يزيد قائم . قال في (الفرة)^(٧) : وهي كافةٌ . وحكى هو والفارسيّ عن جماعة من الكوفيين إجازة النصب كقوله :

٤٢٢ - لا يُنْسِكَ الأسَى تأسياً فما مامن حِمام أحدٌ مُعْتَصِماً^(٨)

(١) قاله مجهول .

من شواهد الأشموني ١ : ٢٤٧ .

(٢) ب : « استحساناً لا قياساً » ، تحريف . (٣) : « عند عدمه » سقطت من أ .

(٤) عبارة : « إن لأن مقارنة إن » سقطت من ب .

(٥) أ : « بطل » بإسقاط واو العطف . (٦) أ فقط : « أكد » .

(٧) لعله : « الفرة المخفية » في شرح الدرّة الألفية في النحو .

انظر كشف الظنون ٢ : شهر ١١٩٨ .

وهو لابن الدّهّان ، وقد نقل السيوطيّ منه كثيراً من النصوص في كتابه : « الأشباه » .

(٨) قاله مجهول .

وانظر الدرر ١ : ٩٥ .

وفي أ : « ما في حكم أحد منعها » مكان شطر البيت الثاني . تحريف .

وفي ب : « حلم » مكان : « أحد » . تحريف .

وفي ط : « معتما » مكان : « معتصماً » . تحريف .

وأجيب بأنه شاذٌ ، أو مؤول ، أي : فما ^(١) يجدي الحزن ، ثم ابتداءً ما ، ، فليست مؤكدة .

الشرط الرابع : تأخير الخبر . فإن تقدّم ارتفع كقوله :

٤٢٣ - . وما حسنٌ أن يمدح المرء نفسه ^(٢) .

وجوز الفراء نصبه مطلقاً نحو : ما قائماً زيدٌ . وجوزّه الأخفش مع إلا ^(٣) نحو : ما قائماً إلا زيدٌ . وحكى الجرمي : أن ذلك لفتية ، سمع : ما مسيئاً من أعتب ، وقال الفرزدق :

٤٢٤ - . إذ هم قريشٌ وإذ ما مثلهم بشر ^(٤) .

وقال الآخر :

٤٢٥ - . نجرانٌ إذ ما مثلها نجران ^(٥) .

والجمهور : أولوا ذلك على الحال نحو : فيها قائماً رجلٌ ، والخبر محذوف ، وهو العامل فيها ، أي ما مثلهم في الوجود .

وإذا امتنع النصب في حال تقدّم الخبر ففي تقدّم ^(٦) معموله أولى نحو : ما طعامك زيدٌ أكلٌ . وأجاز الكوفيون وابن كيسان نصبه قياساً على لا ، و لن ، و لم ^(٧) .

(١) « فما » سقطت من ب .

(٢) قائله مجهول . وعجزه :

. ولكن أخلاقاً نذمٌ وتُحمد .

انظر الدرر ١ : ٩٥ . (٣) « إلا » سقطت من أ .

(٤) الفرزدق . ديوانه ٢٢٣ . وصله :

. فأصبتُهم قد أعاد الله نعمتهم .

من شواهد : الخزانة ٢ : ١٣٠ ، وسيبويه ١ : ٢٩ ، والأشموني ١ : ٢٤٨ .

(٥) قائله مجهول ، وتتمته غير معروفة . انظر الدرر ١ : ٩٦ .

(٦) « ففي تقدم » سقطت من ب .

(٧) أ ، ب : « على الأولين ولم » ، تحريف .

وبعد لم « بياض مشار إليه في أ ب ط » وفي ب : « بده كذا » .

وليس في ط إشارة إلى هذا البياض .

فإن تقدم الخبر ، أو معموله . وهو ظرف أو جارّ ومجرور نحو : مسا في الدار أو ما عندك زيد . وما بي أنت معنيّاً^(١) . فأقوال :

أحدها : منع النصب كغيرهما . والثاني : الجواز للتوسّع فيهما . والثالث : جواز النصب إن كان الظرف المقدّم معمول الخبر ، والمنع إن كان هو الخبر ، وهو ظاهر كلام ابن مالك في كتبه . وصرّح به في « الكافية الكبرى » وشرحها ، وابن هشام في « الجامع »^(٢) .

وعندي عكس هذا ، وهو النصب ، إن كان الظرف المقدّم الخبر والمنع إن كان معموله .

* * *

(ص) : وما عطف على خبرها بلكن ويل ، رفع . ونصب غيرهما أجود . ومنع قوم : نصب معطوف ليس مطلقاً ، ولا يغيّر « ما » الهمز ، ولا تُحذف^(٣) خلافاً للكسائي ، ولا اسمها ، وخبرها ما لم تكف^(٤) بـ « إن » . وشذ بناء النكرة معها .

[مسائل]

(ش) : فيه مسائل :

الأولى : إذا عطف على خبر « ما » بـ « لكن » ، أو بل تعيّن في المعطوف الرفع^(٥) نحو : ما زيد قائماً لكن قاعداً^(٦) ، أو بل قاعداً ، على أنه خبر مبتدأ محذوف ، أي : هو ، ولا يجوز النصب ، لأن المعطوف^(٧) بهما موجب ، و « ما » لا تعمل إلا في المنفي . أمّا المعطوف بغيرهما فيجوز فيه الأمران . والنصب أجود نحو : ما زيد قائماً ولا قاعداً . ويجوز : ولا قاعداً على إضمار : « هو » .

(١) أ : « معينا » بتقديم الياء على العين ، تحريف .

(٢) له : كتابان مسميان بهذا الاسم هما : الجامع الصغير ، والجامع الكبير .

(٣) ب : « ولا تحذف » مكان : « ولا الحذف » .

(٤) أ : « تكتف » تحريف .

(٥) كلمة : « الرفع » سقطت من أ .

(٦) أ ، ب : « قاعداً » بالنصب ، تحريف . (٧) ب فقط : « المعطوفة » .

وأوجب قوم: الرفع في المعطوف على خبر ليس مطلقاً ، سواء كان ولكن وبل أم بغيرهما ، نحو : ليس زيد قائماً ، لكن قاعد^(١) ، أو ولا قاعد^(٢) . والمعروف خلافه .
الثانية : إذا دخلت همزة الاستفهام على « ما » الحجازية لم تغيّرهما عن العمل نحو :
أما زيد قائماً ، كما تقول : ألسنت قائماً .

الثالثة : أجاز الكسائي إضمار « ما » ، فأنشد :

٤٢٦ — فقلت لها ، والله يدري مُسافرٌ إذا أضمرتهُ الأرض ما الله صانع^(٣)

أي ما يدري . ومنع البصريون ذلك .

الرابعة : لا يجوز حذف اسم « ما » قياساً على ليس وأخواتها . فلا تقول : زيد^(٤) ما
منطلقاً تريد : ما « هو » ، ولا خبرها كذلك . فإن كُفِّتْ بيان جاز تشبيهاً بـ « لا » كقوله :
٤٢٧ — . لنا موا فإنا من حديثٍ ولا صالٍ^(٥) .

التقدير : فما حديث ولا صال منتبه أي ذو حديث^(٦) .

الخامسة : شذّ بناء النكرة مع « ما » تشبيهاً بـ « لا » . سمع : « ما بأس عليك » ، كما
قالوا : لا بأس عليك . وأنشد الأخفش :

٤٢٨ — وما بأس لو ردّت علينا تحيةٌ قليلٌ على من يعرف الحقّ عابها^(٧)

(١) أ فقط : « قاعداً » بالنصب ، تحريف . (٢) « أو ولا قاعد » ، سقطت من ب .

(٣) قائله مجهول . وانظر الدرر ١ : ٩٦ .

(٤) كلمة : « زيد » ، سقطت من أ .

(٥) لامرئ القيس . وصاحبه :

حلفتُ لها بالله حليفةً فاجرٍ .

ديوانه ٣٢ . وانظر الخزانة ٤ : ٢٢١ .

(٦) العبارة في أ : « ولا صال ينتبه أي ذو حديث » . وفي ط ، ب : « أي ذي حديث » ، تحريف .

(٧) قائله مجهول .

من شواهد المغني ٢ : ٦ ورواية الدرر ١ : ٩٦ : « قليلاً » مكان : « قليل » وكذلك في ب ، ط

وفي أ : « مقليلًا » مكان « قليل » . تحريف .

[إن النافية :]

(ص) : الثاني^(١) : إن النافية عند أهل العالية بشرط : ترتيب ، وعدم نقص ، وأنكرها أكثر البصرية . وقيل : لا تأتي إلا مع إلا .

(ش) : إن النافية أيضاً من الحروف التي لا تختص ، ^(٢) فكان القياس ألا تعمل فلذلك منع إعمالها الفراء ، وأكثر البصرية ، والمغاربة ، وعزري إلى سيويه .

وأجاز إعمالها الكسائي^(٣) ، وأكثر الكوفيّين ، وابن السّراج ، والفارسيّ ، وابن جنيّ ، وابن مالك . وصحّحه أبو حيان ، لمشاركتها لـ « ما » في النفي ، وكونها لنفي الحال ، وللسّماع . وحكي^(٤) عن أهل العالية : « إن ذلك نافِعك ولا ضارّك » ، وإن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية . وسمّع الكسائي أعرابياً يقول : إنا قائماً ، فأنكرها [١٢٥] عليه ، وظن أنها إنّ المشدّدة ، وقعت على قائم . قال : فاستثبته ، فإذا هو يريد إنّ أنا قائماً^(٥) . فترك الهمزة^(٦) ، وأدغم على حدّ « لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي »^(٧) . وقرأ سعيد بن جبير : « إن الذين تدعون من دُون الله عباداً أمثالكم »^(٨) . وقال الشاعر :

٤٢٩ — « إن هُوَ مُسْتَوِيّاً عَلَى أَحَدٍ »^(٩) .

وقال :

(١) الثاني : كتبت في ب بالرقم العددي ٢ .

(٢) « لا تختص » سقطت من ب .

(٣) ب : « كالكسائي » بزيادة اللّكاف ، تحريف .

(٤) أ ، ب : « حكى » : بإسقاط الواو .

(٥) أ ، ب : « إن قائماً » ، تحريف .

(٦) أي : همزة « أنا » اسم « إن » .

(٧) الكهف ٣٨ . (٨) الأعراف ١٩٤ .

(٩) قائله مجهول . وعجزه :

« إلا على أضعف المتجانين » .

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١١١ ، وابن عقيل ١ : ١٢٢ والأشْمُونِي ١ : ٢٥٥ وسبق ذكره رقم ١٦٠ .

٤٣٠ - إن المرءُ مَيِّتًا بانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ ولكن بَأْنٍ يُبْنَى عليه فَيُخَذَلَا^(١)

وذهب بعضهم : إلى أنها إذا دخلت على الاسم ، فلا بدّ أن يكون بعدها ^(٢) إلّا نحو : إن الكَافِرُونَ إلّا في غُرُور ^(٣) . ويردّه ما تقدم .

• • •

(ص) : وتزاد أيضاً بعد ما الموصولة والمصدرية ، وإلّا ، وقبل همزة ^(٤) الإنكار وضرورةً بعد : « ما » التوقيتية ^(٥) . قال قُطْرُب : وترد بمعنى : قد . والكوفية : إذ ^(٦) .

(ش) : هذا استطرادٌ إلى ذكر بقية معاني « إن » ، فإنها تكون نافية كما ذكر ، وشرطية - كما سيأتي . وزائدة وذلك في مواضع :
أحدها : بعد ما النافية كما تقدم . وأشارت إليه بقولي : « أيضاً » .
ثانيها : بعد « ما » الموصولة كقوله :

٤٣١ - • يرجى المرء ما إن لا يترآه ^(٧) .

أي الذي لا يراه .

ثالثها : بعد « ما » المصدرية كقوله :

(١) قائله مجهول .

من شواهد الأشموني ١ : ٢٥٥ .

(٢) ب : « أحدها » مكان : « بعدها » ، تحريف .

(٣) المثلث ٢٠ . (٤) أ ، ب : « مدة » مكان : « همزة » .

(٥) أ فقط : « الوقتية » . (٦) ب ، ط : « وإذ » بواو العطف .

(٧) قائله جابر بن رلان الطائي ، وهو شاعر جاهلي . كما ذكرت ذلك الخزانة ٣ : ٥٦٧ ولم يستطع صاحب الدرر نسبته ، فعنده قائله مجهول . وعجزه :

• وتعرض دون أدناه الخطوب •

وفي الدرر : « دون أبعد » . وفي الخزانة : « ما لا إن بلاقي » مكان : « ما إن لا يراه » .

وفي ب : « إن ما لا يراه » . تحريف .

٤٣٢ - * ورجّ الفتي للخير ما إن رأيتَه^(١) * .

رابعها : بعد (ألا) الاستفتاحية كقوله^(٢) .

٤٣٣ - * إلى أن سرّى ليلِي فَبِتْ كَتِيْبَا^(٣) * .

خامسها : قبل همزة^(٤) الإنكار . قيل لأعرابي : أخرج إن أخصبت البادية فقال : أنا إنيّه^(٥) ؟ منكراً أن يكون رأيه^(٦) على خلاف ذلك .

وزعم قُطْرُب : أن إن تأتي بمعنى « قد » . وخرج عليه « فذَكَرْ إنْ نَفَعَتْ الذَكَرَى^(٧) » .

وزعم الكوفيون : أنها تأتي بمعنى : إذ . وخرجوا^(٨) عليه : « لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ^(٩) » . والجمهور أنكروا الأمرين ، وقالوا : هي في الآيتين شرطية . والقصد في الأولى : التهيج^(١٠) ، وفي الثانية : التبرك

[لا]

(ص) : الثالث^(١١) : (لا) ، وعملها أكثر من (إن) . وقيل : عكسه . وقيل : لا تعمل . وقيل : في الاسم فقط بشرط إن ، وإيلاء مرفوعها ، وتنكير جزأها . وألفاهُ ابن جني .

(١) للمعلوط القريني . وقائله مجهول عند صاحب الدرر ١ : ٩٧ وعجزه :

* على السنّ خيراً لا يزال يزيد ،

وقد سقطت كلمة : « الفتي » من أ .

من شواهد : سيبويه ٢ : ٣٠٦ ، والمغني ١ : ٢٤ . وأوضح المسالك رقم ٨٧ ، والأشموني ١ : ٢٥١ .

(٢) « كقوله » ، سقطت من أ . (٣) قائله مجهول . وعجزه :

* أحاذر أن تنأى النوي بغضوبا .

من شواهد المغني ١ : ٢٤ .

(٤) أ ، ب : « مدّة » مكان : « همزة » .

(٥) ط : « أنا » بهزة واحدة ، تحريف ، والصواب : في أ ، ب . وانظر المغني ١ : ٢٤ . وحاشية الأمير .

(٦) في أ : « زائداً » مكان : « رأيه » ، تحريف . (٧) الأعلى ٩ .

(٨) أ ، ب : « وخرج عليه » ، بإسقاط واو الجماعة . (٩) الفتح ٢٧ .

(١٠) ط فقط : « التهيج » بياين . (١١) كلمة : « الثالث » في ب كتبت بالرقم العددي ٣ .

(ش) : (لا) أيضاً من الحروف غير المختصة . في إعمالها أقوال :

أحدها : وهو المشهور أنها تعمل كـ « ما » ، وإلحاقاً بليس^(١) كقوله :

٤٣٤ - تغزّ فلا شيء على الأرض باقياً ولا وزّر مما قضى الله وأقينا^(٢)

الثاني : أنها لا تعمل أصلاً ، ويرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر ، ولا ينصب أصلاً وعليه أبو الحسن .

الثالث : أنها أجريت مجرى ليس في رفع الاسم خاصة ، فرفعه ولا تعمل في الخبر شيئاً . وعليه الزجاج . واستدلّ له بأنه لم يسمع النصب في خبرها ملفوظاً به كقوله :

٤٣٥ - مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاحُ^(٣)

وقوله :

٤٣٦ - بِي الْجَحِيمِ حِينَ لَا مُسْتَصْرَخُ^(٤) .

وردّ بالبيت السابق . وعلى الأول ، قال ابن مالك : عملها أكثر من عمل « إن » . وقال أبو حيان : الصواب عكسه ، لأن « إن » قد عملت نثراً ونظماً ، و « لا » ،

(١) في ط فقط جاءت العبارة على النحو التالي : « وهو المشهل كما انها نعوإلحاقاً بليس » وهي محرفة .

(٢) قائله مجهول .

من شواهد : ابن عقيل ١ : ١٢٢ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٦١٢ .

(٣) لسعد بن مالك .

من شواهد سيويه ١ : ٢٨ ، والخزانة ١ : ٢٢٣ ، ٢ : ٩٠ .

والمغني ١ : ١٩٥ ، وأوضح المسالك رقم ١٠٧ . وابن الشجري ١ : ٣٢٣ ، وفي أ : « ابن قتي » ، تحريف .

(٤) للعجاج ديوانه ٤٥٩ . وفي الدرر ١ : ٩٨ يقول صاحبه : « لم أقف على قائله » . وقبله :

« والله لولا أن تحشّ الطبخ » .

من شواهد الإنصاف ١ : ٣٦٨ . وفي هامش الإنصاف ذكر محققه : أنه لم ينسب إلى قائل معين ، وانظر ابن الشجري ١ : ٢٨٢ . وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٥٠٦ . والأشباه والنظائر للسيوطي ٤ : ١٦٠ ؛ وقد نسب السيوطي لرؤبة بن العجاج . وهو خطأ .

وفي النسخ الثلاث « في الجحيم » بحرف الجحزي . ورواية الديوان « في الجحيم » بالباء .

إعمالها قليلٌ جدّاً ، بل لم يَرِدْ منه صريحاً إلا البيت السابق . والبيت والبيتان لا تُبنى عليهما القواعد .

ولإعمالها أربعة شروط :

الشرطان المذكوران في إن . والثالث : ألاّ يفصل بينها ^(١) وبين مرفوعها . فإن فصل بطل عملها ، لأنها أضعف من « ما » ، و « ما » شرطها عدم الفصل .
والرابع : تنكير اسمها وخبرها نحو : لا رَجُلٌ قائماً .

ولم يعتبر ابن جني وطائفة هذا الشرط ، فأجازوا إعمالها في المعارف كقوله :

٤٣٧ — وحلت سَوَادَ القلب لَأَنَا باغياً سواها ، ولا عن حُبِّها مُتَرَاخِياً ^(٢)

وتأوله الجمهور على أن الأصل : لأرى باغياً ، فحذف الفعل ، وانفصل الضمير ، و « باغياً » حال .

[تنبيه] :

قال أبو حيان : لم يُصرِّح أحد بأن إعمال (لا) عمل ليس بالنسبة إلى لغة مخصوصة إلا صاحب (المغرب) ناصر المطرزي ، فإنه قال فيه : بنو تميم لا يعملونها ، وغيرهم يَعمِلُها . وفي كلام الزمخشري : أهل الحجاز يعملونها دون طيء . وفي (السيط) : القياس عند بني تميم عدم إعمالها . ويحتمل أن يكونوا وافقوا أهل الحجاز على إعمالها [١٢٦] ٥١ .

[لات] :

(ص) : الرابعة ^(٣) : (لات) : وهي « لا » زيدت التاء تأنيثاً . وقيل : لغيره . وسيبويه : رَكِبْتُ كِلَيْمًا . وقيل : فعل ماض . وقيل : أصلها : « ليس » . وقد تكسر .

(١) ب : « بنيتها » بتقديم النون ، تحريف .

(٢) للنايعة الجعدي .

من شواهد : ابن عقيل ١ : ١٢٢ ، وشرح شواهد المغني ٦١٣ .

(٣) « الرابعة » ، كتبت في ب بالرقم العددي ٤ .

وتختص بالحين . قيل : ومرادفه . ولا تعمل في « هُنا » خلافاً لابن عصفور ، ولا يذكر جزأها . والأكثر حذف الاسم ، والعطف على خبرها كـ « ما » . وأنكر الأخفش عملها ، وفي قول له كإِنْ^(١) . وجَرَّ الفراء بها الزمان . وقد يضاف إليها (حين) ولو تقديرأ . وقد تحذف حيثنذ دون التاء ، وجاءت مفردة^(٢) .

(ش) : اختلف في «لات» : فذهب سيويه : إلى أنها مركبة من : لا والتاء كـ «إنتاء» ، ولهذا تحكى عند التسمية بها^(٣) كما تحكى لو سميت بإنما .

وذهب الأخفش والجمهور : إلى أنها «لا» زيدت التاء^(٤) عليها لتأنيث الكلمة ، كما زيدت^(٥) على ثَمَّ ، ورُبَّ ، فُئيل : ثُمَّتْ ، ورُبَّتْ .

وذهب ابن الطراوة وغيره : إلى أنها ليست للتأنيث ، وإنما زيدت كما زيدت على « الحين » كقوله :

٤٣٨ - . العاطفون تحينَ ما مِنَّ عَاطِفٍ^(٦) .

أي : حين ما من عاطف .

وذهب ابن أبي الربيع : إلى أن الأصل في «لات» : « ليس » أبدلت سينها تاء كما في «ست»^(٧) ، فعادت الياء إلى الألف ، لأن الأصل في ليس : «لاس» ، لأنها فِعْلٌ ، ولكنهم^(٨) كرهوا أن يقولوا : « ليت » ، فيصير لفظها لفظ التمني ، ولم يفعل هذا إلا

(١) ط : « كان » بإسقاط الهزة . تحريف

(٢) « بها » سقطت من أ .

(٣) لفظ : « التاء » سقط من أ ، والعبارة في ب : « زيدت عليها التاء » .

(٤) « كما زيدت » ، سقطت من أ .

(٥) نسبة في اللسان « حين » إلى أبي وجزة ، وعجزه :

« والمُسَيِّغُونَ بدأ إذا ما أنعموا » .

وفي الجمع والدرر ١ : ٩٨ ، « والمسيغون » وفي اللسان (والمفضلون) .

(٦) « ست » أصلها : « سلس » فأبدل السين تاء وأدغم فيه الدال .

(٧) أ : « كلهم » مكان : « ولكنهم » . تحريف .

مع الحين ، كما أن « لدن » لم تشبه نونها بالتنوين إلا مع « غُدوة »^(١) .

وفي (البسيط) : ويحتمل أن تكون التاء بدلاً من سين ليس ، كما في « ست » ، وانقلبت الياء ألفاً على القياس ، فتكون (ليس) نفسها ضعفت بالتغيير ، فعملت في لغة أهل الحجاز عملها في موضعها ، وهو الحال .

واختلفوا هل لها عمل أم لا ؟^(٢) . على أقوال :

أحدها : وهو مذهب سيبويه والجمهور : أنها تعمل عمل ليس ، ولكن في لفظ (الحين) خاصة . قال في (البسيط) : ورب شيء يختص في العمل بنوع ما ، لا لسبب ، كما أعملوا « لدُن » في « غُدوة » خاصة ، والتاء^(٣) في القسم .

وقيل : لا تقصر على لفظ الحين ، بل تعمل أيضاً في مرادفه « كأوان » ، و « ساعة » . وعليه ابن مالك كقوله :

٤٣٩ - نَدِمَ الْبُغَاةُ وَلَاتَ سَاعَةً مِّنْدَمٍ^(٤) .

والتزموا فيها ألا يذكر الجزآن معها ، بل لا بد من حذف أحدهما . والأكثر كون^(٥) : المحذوف الاسم ، وقد يكون الخبر . وقرئ بالوجهين قوله تعالى : « ولات

(١) قال ابن هشام في المغني ١ : ١٣٦ : « حكوا في غدوة الواقعة بعدها أي بعد (لدن) الجرّ بالإضافة ، والنصب على التمييز ، والرفع بإضمار كان التامة .

وفي اللسان : « لدن » : « وقد حمل حذف النون بعضهم إلى أن قال : « لدن غدوة » فنصب : « غدوة » بالتنوين ، لأنه توهم أن هذه النون زائدة تقوم مقام التنوين ، فنصب كما تقول : « ضاربٌ زيدا » .

(٢) الأحسن أن يقول : « هل لها عمل أو لا ؟ » ، لأن أم يعطف بها بعد همزة التسوية ، أو يضع الهمزة مكان « هل » .

(٣) في النسخ الثلاث : « والباء » والصواب ما ذكرت لأن التاء وحدها مختصة بالقسم ، بخلاف الباء .

(٤) نسبة العيني إلى محمد بن عيسى التميمي ، وقيل : لجهل بن مالك الكناني .

ولم ينسبه صاحب الدرر ١ : ٩٩ . وعجزه :

• واليه غني رزق مبتغيه وخيم .

انظر الأشموني ، والعيني : هامش الأشموني ١ : ٢٥٥ .

(٥) ط فقط : « والأكثرون » مكان : « والأكثر كون » .

حينَ مَنْاصٍ^(١) ، أي ولات الحينَ حينَ مَنْاصٍ . أو ولات حينَ مَنْاصٍ لهم .

وهل تعمل في « هنا » كسائر مرادف الحين ؟ . قولان :

أحدهما : نعم . وعليه الشَّلَوِيَّين وابن عصفور كقوله :

٤٤٠ - . لات هنا ذكرى جُبَيْرَة^(٢) .

« فهنا » اسمها ، و « ذكرى » : الخبر ، أي : لات هذا الحينَ حينَ ذكرى

جبيرة . وقوله :

٤٤١ - . حنت نوارٍ ولات هنا حنت^(٣) .

أي : ليس هذا أو ان حين .

والثاني : لا ، وعليه ابن مالك ، وهي فيما ذكر وشبهه مهملة^(٤) ، و « هنا »

نصب على الظرفية ، خبر ما بعده . والفعل بتقدير « أن » لأن^(٥) (هنا) ظرف غير متصرف

فلا يخلو من معنى « في » إلا بأن يدخل عليه : من أو إلى . ووافقه أبو حيان .

القول الثاني : أنها لا تعمل شيئاً ، بل الاسم الذي بعدها ، إن كان مرفوعاً فمبتدأ ،

أو منصوباً فعلى إضمار فعل ، أي : ولات أرى^(٦) حين مَنْاصٍ . نقله ابن عصفور عن

الأخفش ، وصاحب (البسيط) عن السيرافي . واختاره أبو حيان ، لأنها لم يحفظ

(١) ص ٣ .

(٢) للأعشى . ديوانه ١٦٤ . والشاهد قطعة من بيت وتماه :

.... أو من جاء منها يبطئ الأهل

(٣) قيل : لشبيب بن جميل .

هذا ، ويجوز في « هنا » ضم الهاء . وتشديد النون ومثلها مكسورتها ومفتوحها كما قال الصبان

١ : ٢٥٦ .

(٤) أ ، ب : « ومعنى قوله ذكرى وشبهه فهذه » . تحريف في العبارة .

(٥) في ب ، ط : « والفعل خبر ما بعده على تقدير أن » تحريف وقد اخترت عبارة أ لسلامتها ،

ووضحتها عبارة الأشموني ١ : ٢٥٦ حيث يقول في نفس الموضع ما نصه : « في لات الواقع بعدها

« هنا » ... مذهبان . أحدهما : أن لات مهملة لا اسم لها ولا خبر ، وهنا في موضع نصب على

الظرفية لأنه إشارة إلى المكان ، وحت مع « أن » مقدرة قبلها في موضع رفع بالابتداء ، والتقدير ،

حت نوار ولات هنالك حين الخ . (٦) في أ : « أي مكان : أرى » ، تحريف .

الإتيان بعدها باسم وخبر مثبتين^(١) ، ولأنّ ليس لا يجوز حذف اسمها . فلو حذف اسم لات لكانوا^(٢) قد تصّرفوا في الفرع ما لم يتصرفوا في الأصل ، إلّا أنه جعل المنصوب بعدها خبر مبتدأ محذوف ، لأنه لم يحفظ نفي الفعل بها في موضع من المواضع .

القول الثالث : أنها تعمل عمل إنّ ، وهي للنفي العام ، وعُزِّي إلى الأخفش فجعل : « ولات حين مناص^(٣) » بالنصب اسمها مثل لا غلام سفر والخبر محذوف ، أي : لهم .

الرابع : أنها حرف جرّ تخفض أسماء الزمان^(٤) . قاله الفراء . وأنشد :

٤٤٢ — طلبوا صلّحتنا ولات أوان^(٥) .

وقرىء : « ولات حين مناص » بالجر .

ومن أحكام لات : أنها قد تكسر تاؤها ، وأنها قد يضاف إليها « حين » لفظاً كقوله :

٤٤٣ — وذلك حين لات أوان حِلْم^(٦) .

أو تقديرأ كقوله :

٤٤٤ — تذكر حبّ ليلى لات حيناً^(٧) .

(١) أ : « فيثبت عملها » مكان : « وخبر مثبتين » ، تحريف .

(٢) أ فقط : « كانوا » بإسقاط اللام . (٣) ص ٣ .

(٤) أ : « تختص بأسماء الزمان » ، تحريف . (٥) لأبي زبيد الطائي النصراني . ديوانه ٣٠ .

وعجزه :

• فأجبنا أن ليس حين بقاء .

من شواهد : الأشموني ١ : ٢٥٦ . واللسان : « أون » .

(٦) قائله مجهول . وعجزه :

• ولكن قبلها اجتنبوا أذاني .

وأذاني بمعنى : أذيتي . انظر الدرر ١ : ٩٩ .

(٧) قائله مجهول . وعجزه :

• وأمسى الشيب قد قطع القريناً .

انظر الدرر ١ : ١٠٠ .

أَي حِينَ لَا تِ حِينَ تَذَكَّر .

وقد تحذف (لَا) ^(١) حِينَ تقدير ^(٢) إضافة الحين ، وتبقى التاء كقوله :

٤٤٥ — . العاطِفُونَ تَحِينَ ما من عَاطِفٍ ^(٣) .

أَرَادَ : هم العاطِفُونَ حِينَ لَا تِ حِينَ ما من عاطف ، فحذف «حِينَ» مع (لَا) .
قاله ابن مالك .

وقد جاءت لَا تِ غير مضاف إليها «حِينَ» ، ولا مذكور بعدها «حِينَ» ولا مرادفه
في قول الأَفَوْه :

٤٤٦ — تَرَكَ النَّاسُ لَنَا أَكْتَافَهُمْ وَتَوَلَّوْا لَا تِ لَمْ يَغْنِ الْفِرَارُ ^(٤) [١٢٧]

وهي هنا حرف نفى مؤكد بحرف النفي ، وهو لَمْ ، وليست عاملة .
والعطف على خبر «لَا تِ» العاملة كالعطف على «مَا» ، فت نصب وترفع ^(٥) في
نحو : لَا تِ حِينَ جَزَعَ ، وَلَا حِينَ طَبَّشَ . ويتعين الرفع في مثل ^(٦) نحو : لَا تِ :
حِينَ قَلَّتْ ، بَلْ حِينَ صَبَرَ ، أَوْ لَكِنْ حِينَ صَبَرَ .

[مسألة]

(ص) : تَرَادُّ البَاءُ فِي خَبَرٍ مَنفِيٍّ بَلِيسٍ ، وَمَا . وَلَوْ زِيدَتْ كَانَ بَعْدَ ^(٧) اسْمِهَا
خِلَافًا لِلْفَرَاءِ . أَوْ ^(٨) الْخَبَرِ مِثْلَ ^(٩) خِلَافًا لِهَشَامٍ . أَوْ ظَرَفٍ يَسْتَعْمَلُ اسْمًا .

وقال هشام : مطلقاً . والكسائي : أَوْ كَافٍ التَّشْبِيهِ ، وَلَا يَخْتَصُّ بِالْحِجَازِيَةِ خِلَافًا
لِأَبِي عَلِيٍّ ^(١٠) ، وَلَا مَنْصُوبٍ خِلَافًا لِلْكُوفِيَّةِ ، فَيَجُوزُ بَعْدَ إِنْ ، وَفِي مَقَامٍ .
وثالثها : فِيهِ لَمْ ^(١١) ، إِنْ فَصَلَ بِمَعْمُولِهِ .

وقد تَرَادُّ بَعْدَ نَفْيٍ فَعَلَ نَاسِخٌ وَلَا . وَمَنْعَ قِيَاسَهُمَا ^(١٢) ابْنُ عَصْفُورٍ . وَلَا التَّبَرُّثُ ،

(١) «لَا» سقطت من ب .

(٢) كلمة : «تقدير» ، سقطت من أ ، ب .

(٣) سبق ذكره آنفاً رقم ٤٣٨ .

(٤) في الدرر ١ : ١٠٠ : «وتولوا حين» مكان : «وتولوا لا تِ» .

(٥) ط فقط : «فينصب ويرفع» بالياء في كليهما .

(٦) كلمة : «مثل» سقطت من أ ، ب . (٧) كلمة : «بعد» سقطت من ط .

(٨) ط فقط : «والخبر» بالواو . (٩) كلمة : «مثل» سقطت من ط .

(١٠) أ ، ب : «الفارسي» مكان : «أبي علي» . (١١) أ : «بهم» مكان : «لهم» .

(١٢) ب فقط : «قياسها» . تحريف . وانظر الشرح .

واسم ليس مؤخرآ . وخبر المبتدأ ^(١) بعد هل ، ولكن ، وليت ، وأن بعد نفي ، ودونه . قال ابن مالك : وحال ^(٢) منفية . وخالفه ^(٣) أبو حيّان ، والأخفش : وكل ^(٤) موجب .

(ش) : تزايد الباء في خبر « ليس » ، و « ما » إذا كان منفية نحو : « أليس الله بكاف عبده » ^(٥) ، « وما ربك بغافل » ^(٦) . وفائدة زيادتها رفع ^(٧) توهم أن الكلام موجب ، لاحتمال أن السامع لم يسمع النفي أول الكلام ، فيتوهمه موجبا ، فإذا جيء بالباء ارتفع التوهم ، ولذا لم تدخل في خبرهما الموجب ، فلا يجوز : ليس زيد إلا بقاءم ، ولا ما زيد إلا بخارج ^(٨) .

فلو زيدت كان بين اسم « ما » ^(٩) وخبرها لم يجوز دخول الباء عند الفراء . وأجازه البصريون والكسائي نحو : ما زيد كان بقاءم .

ولو كان الخبر « مثلاً » لم يجوز دخول الباء عند هشام . وأجازه البصريون والكسائي نحو : ما زيد بمثلك ^(١٠) . ولو كان الخبر ظرفاً ، فإن جاز أن يستعمل اسماً جاز دخول الباء عليها . وإن لم يستعمل اسماً ^(١١) كحيث لم يجوز عند البصريين . وأجازه هشام ، نحو : ما زيد بحيث يحب .

وأجاز الكسائي دخولها في الخبر ، إذا كان كاف التشبيه . حكى : ليس بكذلك . ولا يختص دخول ^(١٢) الباء بخبر « ما » الحجازية ، بل تدخل في خبر ما ^(١٣) التميمية ، خلافاً للفارسي والزمخشري ، لوجود ذلك في أشعار بني تميم ونثرهم ، ولأن ^(١٤) الباء إنما دخلت الخبر لكونه منفية ، لا لكونه منصوباً بدليل دخولها في : لم أكن بقاءم

(١) أ ، ب : « مبتدأ » بدون أل المعرفة . (٢) ط فقط : « وبحال » بالباء .

(٣) كلمة : « وخالفه » سقطت من ب . (٤) أ : « كل » ، بدون الواو .

(٥) الزمر ٣٦ . (٦) الأنعام ١٣٢ وغيرها . (٧) ط فقط : « دفع » بالدال .

(٨) أ : « إلا بقاءم » . (٩) « ما » سقطت من أ ، ب . ، تحريف .

(١٠) ب : « ما زيد كان بمثلك » بزيادة « كان » ، تحريف .

(١١) كلمة : « اسماً » ، سقطت من أ . (١٢) كلمة : « دخول » ، سقطت من أ .

(١٣) كلمة : « ما » ، سقطت من ط . (١٤) أ فقط : « وأن » ، بإسقاط اللام .

وامتناعها في : كنت قائماً^(١) . ولا يختص أيضاً بالخبر المنصوب خلافاً للكوفيين ، فيجوز ، ولو بطل عمل (ما)^(٢) لزيادة إن ، أو تقدم الخبر في الأصح ، قال :

٤٤٧ - لعُمرُك ما إن أبو مـالكٍ بواهٍ ، ولا بضعيفٍ قواه^(٣)

وقد تزداد^(٤) الباء في خبر فعل ناسخ منفي نحو^(٥) : لم أكن بقائم ، قال :

٤٤٨ - وإنْ مُدَّتْ الأيدي إلى الزاد لم أكنْ بأعجلِهِمْ إذْ أَجشَعُ القومُ أعجلُ^(٦)

وقال :

٤٤٩ - فلما دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي بِقُعْدَرٍ^(٧) .

وقد تزداد في خبر (لا) أخت « ما » كقوله :

٤٥٠ - فكنْ لي شتبعاً يوم لا ذو شفاعَةٍ

بُيْمِغْنٍ فتيلاً عن سواد بن قارب^(٨)

ومنع قياس ذلك في المسألتين ابن عصفور .

(١) أ . ب : « كنت بحار » مكان : « كنت قائماً » ، تحريف .

(٢) كلمة : « ما » سقطت من أ . (٣) لأبي المتخل .

من شواهد : الأشموني ١ : ٢٥٢ . وفي أ : « ولا بصعب قواه » ، تحريف .

وبعد قوله : « ولا بضعيف قواه » إلى قوله : « وقد تزداد » . بياض في أ ، ب . وليس في ط إشارة إلى هذا البياض .

(٤) في أ : « تدخل » مكان : « تزداد » . (٥) كلمة : « نحو » ، سقطت من ب .

(٦) للشنفرى الأزدي . انظر « لامية العرب » ٣١ .

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١١٣ . وابن عقيل ١ : ١٢١ وشرح شواهد المغني للسيوطي ٨٩٩ ، وقد سقط الشاهد من أ ، ب .

(٧) لدريد بن الصمة . وصدده :

« دَعَانِي أَخِي وَالْحِلِيلُ بَيْتِي وَبَيْتُهُ » .

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١١٤ . والأشموني ١ : ٢٥١ .

(٨) لسواد بن قارب الصحابي .

من شواهد ابن عقيل ١ : ١٢١ . والمغني ٢ : ٦٧ . والأشموني ١ : ٢٥١ .

وقد تزايد في « لا ^(١) » التبرئة . قالوا : « لا خبر بخير بعده النار ^(٢) » ، أي : خير . وفي اسم ليس إذا تأخر عن الخبر ^(٣) . وفي خبر المبتدأ بعد هل كقوله :
٤٥١ - . ألا هل أخو عَيْشٍ لذيذٍ يَدَأْثِم ^(٤) .

وفي خبر لكن كقوله :

٤٥٢ - . وَلَكِنْ أَجْرًا لَوْ فَعَلْتَ بِهِيْنِ ^(٥) .

وفي خبر ليت كقوله :

٤٥٣ - . أَلَا لَيْتَ ذَا الْعَيْشِ اللَّذِيذَ بَدَأْتُمْ ^(٦) .

وفي خبر أَنْ بعد نفي ودونه ، كقوله تعالى : « أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ .. إلى قوله .. . بقادر ^(٧) » . وقول الشاعر :

٤٥٤ - . فإِنَّكَ مَهْمَا أَخَذْتُ بِالْمَجْرَبِ ^(٨) .

وذكر ابن مالك : أنها تزايد في الحال المنفية كقوله :

٤٥٥ - . فَمَا رَجَعْتُ بِخَائِبَةٍ رِكَابٍ ^(٩) .

(١) كلمة : « لا » سقطت من ب . (٢) كلمة : « النار » سقطت من أ .

(٣) بعد قوله : « إذا تأخر عن الخبر » إلى قوله : « وفي خبر المبتدأ » بياض في أ ، ب . وليس في ط ما يشير إلى هذا البياض .

(٤) للفرزدق ديوانه ٨٦٣ . وصلره :

• يقول إذا اقلنوكي عليها وأقردت •

من شواهد : المغني ٢ : ٢٩ ، .

(٥) قائله مجهول . وعجزه :

• وهل يُنكرُ المعروفُ في الناسِ والأجرُ •

من شواهد : أوضح المسالك رقم ١١٦ .

(٦) سبق ذكره آنفاً ، وهي رواية ابن هشام في أوضح المسالك رقم ١١٧ .

(٧) الأحقاف ٣٣ . (٨) سبق ذكره رقم ٢٨٧ . وفي ب : « وما » مكان : « مهما » .

(٩) في اللسان : « مني » أنشد ابن خالويه :

تنصبتُ السقلاص إلى حكيم خوارج من تباله أو منهاها
فما رجعتُ بخائبةٍ رِكَابٍ حكيمُ بن المسيبِ مُتهاها

أي : خائبة . ونأزعه أبو حيان باحتمال كون الباء للحال ، لا زائدة ، أي : بحاجة^(١) خائبة ، أي ملتبسة بحاجة . وجوز الأخفش زيادة الباء في كُلِّ مُوجِبٍ نحو : زيد بقائم ، واستدل بقوله تعالى : « جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا »^(٢) . وأوله الجمهور على حذف الخبر ، أي : واقعٌ .

[مسألة]

(ص) : مسألة : ولي عاطف بعد ليس ، (وما) وصف تلاه سبي رفع . وللوصف ماله . أو جعلاً مبتدأ وخبراً . أو أجنبي جاز عطفه بعد ليس على اسمها ، والوصف على خبرها . ويجزى إنْ جُرَّ على الأصح . ويجب بعد « ما »^(٣) الرفع . وجوز الكوفي نصبه وجزه ، لا إن حذف لا . وأطلق هشام . فإن تأخر الوصف عن^(٤) الأجنبي جاز نصبه خلافاً للقدماء .

(ش) : إذا عطف على خبر « ليس » ، و « ما » وصف^(٥) يتلوه سبي أعطي الوصف ما له مفرداً ، ورُفِعَ به السبي ، نحو : ليس [١٢٨] زيد قائماً ولا ذاهباً أخوه ، وما زيد قائماً ولا ذاهباً أخوه .

ويجوز جعلُ السبيِّ مبتدأ مؤخرأ ، والوصف خبره ، فتجب مطابقتها . وإنْ تلاه أجنبي ، ففي ليس يعطف على اسمها ، والوصف المتلوه على خبرها^(٦) ، فينصب نحو : ليس زيد قائماً ولا ذاهباً عمرو . فعمره معطوف على « زيد » وذاهباً على « قائماً » . فإن كان الخبر مجروراً جاز جرّ الوصف أيضاً نحو : ليس زيد بقائم ولا ذاهب عمرو .

(١) أ : « الحاجة باللام ، وب : « الحاجة ، بال . (٢) يونس ٢٧ .

(٣) ط فقط : « بعدما ، مكان ، بعدما ، تحريف . (٤) ط فقط : « على ، مكان ، عن » .

(٥) أ : « ووصف ليس يتلوه » ، تحريف وانظر المتن .

(٦) في ب جاءت العبارة على النحو التالي :

« وإنْ تلاه أجنبي ففي ليس يعطف على اسمها والوصف خبره فتجب مطابقتها .

ثم كرّر العبارة مرة أخرى فقال : « وإنْ تلاه أجنبي ففي ليس يعطف المتلوه على اسمها ، والوصف المتلوه على خبرها » . والعبارة تشتمل على تكرار وخطأ فهي محرّفة صوابها في أ ، ط .

ويجوز في الحالتين الرفع^(١) على الابتداء والخبر . وقيل : لا يجوز النصب في الأولى ، بل يتعين الرفع قياساً على ما ورد بالسماع . حكى سيبويه : ليس زيد ولا أخوه قاعدين^(٢) . وقيل : لا يجوز الجرّ في الثانية حذراً من العطف على عاملين . وردّ بأنه بياء مقدّرة ، مدلول عليها بالمقدّمة ، وبالسماع قال :

٤٥٦ — فليس بآتيك منهيّتها — ولا صارف عنك مأمورها^(٣)

وأما في « ما » ، فيتعين الرفع سواء نصب خبرها أم^(٤) جرّ ، لأن خبرها لا يتقدم على اسمها ، فكذا خبر ما عطف على اسمها كقوله :

٤٥٧ — لعمرك ما معن بترك حقّه — ولا منسيّ معن ولا متيسّر^(٥)

وأجاز الكوفيون النصب ، إن نصب الخبر ، والجرّ إن جرّ . وحكوا : « ما زيد قائماً فمتخلفاً أحد^(٦) » ، أي إذا قام لم يتخلف أحد . ويقال عندهم : ما زيد بمنطلق ، ولا خارج عمرو بالجرّ ، إذا لم تحذف^(٧) . فإن حذفت (لا) نحو « خارج^(٨) » امتنع الجرّ عندهم^(٩) إلا هشاماً ، فإنه يُجرّ^(١٠) ، كما إذا لم تحذف .

ولو تأخر الوصف في العطف نحو : ما زيد قائماً ، ولا عمرو خارج جاز مع الرفع النصب عند سيبويه والخليل والكسائي وهشام .

ومنع النصب النحويون القدماء الذين ردّ عليهم سيبويه .

(١) « الرفع » سقطت من أ . (٢) ب فقط : « قاعد » مكان : « قاعدين » .

(٣) للأعور الشنّي .

من شواهد : سيبويه ١ : ٣١ . وروايته : « ولا قاصر بالرفع . وفي النسخ الثلاث : « ولا صارفاً » بالنصب ، تحريف .

(٤) أ : « أو » مكان : « أم » .

(٥) للفرزدق .

من شواهد : سيبويه ١ : ٣١ . والخزّانة ١ : ١٨١ .

(٦) أ فقط : « فمتخلف » . (٧) في ب : « إلّا » مكان : « لا » تحريف .

(٨) « لا نحو خارج » سقطت من ط . وسقط من ب . « نحو خارج » .

(٩) ب : « عند » ، تحريف . (١٠) ط فقط : « يخيّزه » بالياء والزّاي .